أثر تطبيق قانون المعاملات الربوية في ليبيا على الأداء المالي لمصرف الصحارى (خلال الفترة 2009-2018)

هناء عبد الله المزيني

موظفة في هيئة مكافحة الفساد، متعاونة في الجامعة المتحدة الليبية الأوروبية- ليبيا

hanaalmuzayyini@gmail.com

منى حسن اسميو

معيدة بقسم التمويل والمصارف- جامعة المرقب- ليبيا

munaasmew@gmail.com

(سلّم البحث للنشر في 17/ 01/ 2024م، واعتمد للنشر في 26/ 04/ 2024م)

https://doi.org/10.33001/M0110202422/128

CC BY

Check for updates

الملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية في ليبيا على الأداء المالي لمصرف الصحارى من خلال مقارنة نتائج تقييم المؤشرات المالية للمصرف باستخدام نموذج CAMEL للسلامة المصرفية بين الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014-2018). اعتمدت الدراسة تقييم المؤشرات المالية من خلال نموذج CAMEL للسلامة المصرفية، وفي

إطار التحليل الاحصائي، وللكشف عن أثر تطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013 (قانون منع المعاملات الربوية)؛ تم الاستناد إلى الاختبار الاحصائي (Cohen's d)، وكشفت النتائج في ظل عملية التقييم المالي عن درجة تصنيف المصرف وفقًا لنموذج السلامة المصرفية، والتي سجلت (3) خلال الفترتين (قبل، بعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، إضافة إلى ذلك؛ فقد وصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء المالي الممثلة في (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية)، أما بالنسبة لمؤشر السيولة تحديدًا نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع؛ فقد كانت هنالك فروق إحصائية، وذلك قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية. أما فيما يخص الأثر؛ فقد أوضحت الدراسة أن الأثر صغير لنسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، أما بالنسبة لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع، فقد كشفت النتائج الإحصائية بأن لها أثر كبير جدًا، بحكم أن الأثر أكبر من 1.3. لذا توصي الدراسة إدارة المصرف بالنظر للمؤشرات التي تعاني من تراجع وانخفاض حاد، والضرورة تقتضي هنا الاهتمام بالمتطلبات التي تعزز الأداء وترفع مستوى التصنيف عليه؛ فإننا نحث إدارة مصرف الصحارى بشكل عام على استخدام نموذج CAMEL، كما نوصي مصرف الصحارى بالإفصاح السنوي عن بياناته المالية لكي يتسنى للباحثين استخدامها في دراسات متعمقة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، قانون منع المعاملات الربوية، نموذج CAMEL، مصرف الصحارى، ليبيا.

The Impact of Implementing the Law Prohibition of Interest-Based Transactions on the Financial Performance of the Sahara Bank (During The Period 2009 -2018)

Hana Abdullah Al-Muzayyini

An employee at the Anti-Corruption Commission – Libya

Muna Hasan Ismew

Teaching Assistant at the Department of Finance and Banking - Al-Marqab University – Libya

Abstract:

This study aimed to examine the impact of implementing the law prohibiting interest-based transactions on the financial performance of Sahara Bank during the period from 2009 to 2018. The study evaluated the bank's financial indicators using the CAMEL model for banking soundness. To statistically assess the impact of implementing Law No. 1 of 2013 (the Law for the Prevention of Interest-Based Transactions), Cohen's d test was applied. The findings revealed that the bank's overall rating according to the CAMEL model remained consistent at (3) both before and after the law's implementation. Additionally, the statistical analysis indicated no significant differences in CAMEL indicators such as capital adequacy, asset quality, management efficiency, and profitability. However, there were statistically significant differences in the liquidity index, particularly the ratio of total credit to total deposits, after the law was enforced. The study also demonstrated that the prohibition of interest-based transactions had a large impact on the ratio of total credit to total deposits, but a smaller impact on the liquidity assets to total assets ratio. Based on these findings, the study recommends that the bank's management focus on addressing the indicators that have experienced sharp declines. It is essential to pay attention to factors that can enhance performance and improve the bank's overall rating. Furthermore, we encourage Sahara

Bank to continue utilizing the CAMEL model and to disclose its financial statements annually, which would allow for more in-depth research in the future.

Keywords: financial performance, law prohibition of Interest-Based Transactions, CAMEL Model, Sahara Bank, Libya

المقدمة:

يرتكز نمو القطاع المالي في الدول عامةً على نتاج المؤسسات المالية التي تنطوي في ظله، خصوصًا وإن كانت مؤسسات تتطلع باستمرار نحو ملاحقة التقدم التكنولوجي، والحرص على التواجد في مرتبة التنافسية، إلى جانب السير في مسار التفتح الاقتصادي، وللمصارف المساهمة الأكبر والنسبة الأكثر في المؤسسات التي تساهم بدور بارز في تحسين القطاع المالي، والدفع به نحو التقدم والتطور، وبواسطتها يمكن إحداث النقلة النوعية سواء أكانت بشكل إيجابي أو سلبي.

وكأسوة بباقي الدول، فالمصارف الليبية من المفترض أن تتطلع للمساهمة في التأثير على الاقتصاد الوطني وفقًا للمسار المطلوب، لكن واقعها الحالي يُقدم صورة غير موفقة في أكثر من جانب؛ فالمصارف بحد ذاتها لا تبذل الجهد الكافي في الرفع من مستوى أدائها، وفي أحيان كثيرة لا تلتزم بالإفصاح المالي الذي يوضح الصورة الكاملة لكافة الأطراف المهتمة والمستفيدة، هذا من ناحية المؤسسة المصرفية في حد ذاتها، ومن ناحية أكبر؛ فهي لا تحظى بفرص التحسين والإصلاح في ظل عدم الاستقرار الشامل المحيط بالمنطقة الليبية.

خصوصًا وأنّ الانقسام السياسي في الدولة الليبية إلى الآن يمثل مرحلة صعبة لكافة المؤسسات، تحديدًا في جانب القوانين المتعلقة بتنظيم وضبط العمل المصرفي؛ حيث إن إصدار القوانين والتشريعات بشكل متضارب، قد يلقي بأثر مباشر على قطاع الصيرفة خصوصًا في مسألة تطبيق هذه القوانين من عدمها[1].

ولعل أبرز هذه القوانين هو القانون رقم (1 لسنة 2013) الصادر عن المؤتمر الوطني العام، والذي يقضي بمنع التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وإعطاءً، في المقابل مجلس النواب القائم بأعماله من المنطقة الشرقية أصدر تأجيلًا لتطبيق هذا القانون لحين عام 2020، وفي ظل هذه الاختلافات الناتجة عن الانقسامات السياسية، والتي تمس

(1) البنك الدولي، تقرير مراجعة القطاع المالي في ليبيا 2020، البنك الدولي التمويل والتنافسية والابتكار.

الإدارات العامة للمصارف وفروعها الموزعة في كلا المنطقتين الشرقية والغربية؛ نجد أن الجدل لا يقف عند الجهات الكبيرة، حتى صار هذا القانون حديث الساعة لسنوات في ليبيا.

ومن خلال ما تناولناه، وحوصلة لما ذكر؛ تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أداء المصارف الليبيّة، والبحث في أثر القانون على مؤشرات الأداء المالي، خصوصًا في ظل الانقسام؛ وذلك من خلال دراسة أحد المصارف الحكومية الموزعة فروعها في ربوع الدولة متمثلًا في مصرف الصحارى خلال الفترة 2009-2018، وذلك انطلاقًا من توصيات الدراسات السابقة[2]، واستكمالًا لنتائجها العلمية.

مشكلة الدراسة:

وانطلاقًا مما سبق فإنه يمكن توضيح اشكال البحث من خلال طرح السؤال التالي:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الصحارى قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الصحارى قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية؟

فرضيات الدراسة:

يمكن تقديم الفرضيات الرئيسة للدراسة وفقًا للصورة التالية[3]:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الصحارى قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الصحارى قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

(2) اسميو، منى، الصادق غيث، أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة: دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2009-2017، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (16)، ص (10-34)، 2021.

(3) بحكم تشعب الفرضيات، كونها تركز على (الفروقات، الأثر)؛ قمنا بتوضيح الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضيات الرئيسة في جانب التحليل الإحصائي للدراسة.

أهداف الدراسة:

تتطلع هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مؤشرات الأداء المالي (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) في مصرف الصحارى، وذلك خلال الفترة قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014-2018). ابتداءً بقياس الأداء المالي للمؤشرات المالية، والبحث في وجود الفروقات المالية والإحصائية من عدمها، وصولًا إلى الكشف عن أثر وحجم القانون.

الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات التي تناولت إطار قانون منع المعاملات الربوية والأداء المالي للمصارف فقد كانت محدودة، بعضها ركز على عينة واحدة خلال فترة زمنية قصيرة جدًا، والبعض الأخر تناولها بشكل نظري دون إرفاقها بمحتوى مالي وإحصائي يكشف واقع الأثر، ومن جانب آخر؛ هنالك بعض الدراسات التي ركزت على فترة زمنية أطول، ارتأينا تلخصيها والاكتفاء بها في هذه الدراسة كونها الأقرب لفحوى الدراسة القائمة.

- دراسة أسعد (2018). هدفت إلى تقييم أداء المصارف العاملة في الدولة السورية، والمتمثلة في كل من (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر) خلال الفترة (2015-2016)، استندت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وباستخدام نموذج السلامة المصرفية CAMELS؛ توصلت النتائج إلى صورة موضحة لوضع الأداء المالي في تلك البنوك، حيث حظى البنكان بدرجة تصنيف قوية في كل من (كفاية رأس المال، الربحية، حساسية السوق)، إضافةً إلى ذلك، فقد كشفت الدراسة على أهمية نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي، كونه يعتمد على نموذج شامل موحد مقارنةً بأدوات التقييم المنفردة، والتي قد تعطي نتائج متضاربة فيما بينها[4].

(4) أسعد، بسام، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(40)، العدد(1)،ص(287-306)، 2018.

– وتناولت دراسة (Dahiyat & Bawaneh 2019) تقييمًا ماليًا لجميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (13) مـرفًا، وذلك بواسطة نموذج السلامة المصرفية (CAMELS)، إضافة إلى سـعيها للتعرف عن أثر هذا النموذج على أداء المصـارف خلال الفترة(2012-2018)، اسـتخدمت الدراسـة المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت عن وجود تأثير لكل من (كفاءة
الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية السوق) على الأداء، في الوقت الذي لا يوجد فيه أثر ذو دلالة إحصائية لـ(ملاءة رأس المال، جودة الأصول) على الأداء المالي للمصارف الأردنية.[5]

– هدفت دراسة مادي (2020) إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة 2014-2018 مستخدمةً في ذلك نظام CAMEL لتقييم الأداء. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتم استقاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف الخاصة أفضل بكثير منه في المصارف العامة الأمر الذي يتطلب من الجهات الرقابية دراسة المسببات واتخاذ القرارات الكفيلة بمعالجتها. وقد أبرزت الدراسة العديد من التوصيات لعل أهمها أن يقوم المصرف المركزي بتطوير وتبني نظام لتقييم أداء المصارف التجارية يمكنه من إحكام الرقابة عليها بصورة دورية مما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب[6].

– دراسة غيث واسميو (2021). جاءت بهدف النظر إلى المصارف الليبية في ظل تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، وذلك من خلال تقييم مستوى الأداء المالي لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)، وذلك بغية التعرف على الفروقات التي تخص مؤشرات الأداء (قبل وبعد) تطبيق القانون، كما هدفت إلى الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية. واعتمدت الدراسة

(5) Bawaneh, Ahmad Ali & Ahmad Dahiyat, PERFORMANCE MEASUREMENT OF COMMERCIAL BANKS IN JORDAN USING THECAMELS RATING SYSTEM, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume (23), Issue(6), PP 1-7, 2019.

(6) مادى، محمد المهدي، تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية - دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد(1)، العدد(2)،ص (65-87)، 2020.

في منهجيتها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج CAMEL الذي تم قياس مؤشراته بواسطة (نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة)، إضافة إلى اختبار مربع ايتا الذي يقيس أثر القانون. وكشفت النتائج عن عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية للنسب المالية قبل وبعد تطبيق القانون، باستثناء نسبتي (نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي المصروفات، ومعدل العائد على الأصول)، وفي إطار الأثر ومن خلال الاختبارات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للقانون على أداء مصرف الجمهورية، وذلك في الوقت الذي حقق فيه المصرف درجة تصنيف (3) حسب نموذج CAMEL.[7]

- دراسة اسميو وغيث (2021). تمحور إشكال هذه الدراسة على المصارف الخاصة في ليبيا، حيث جاءت بهدف الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة، وخصت (مصرف التجارة والتنمية) كعينة بحثية خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014-2017). اعتمدت الدراسة في تقييم أداء المصرف على نموذج السلامة المصرفية (CAMEL)، وللتعرف على الفروقات تم استخدام اختبار (T)، وللكشف عن أثر القانون؛ استندت الدراسة على مربع ايتا. وكشفت النتائج عن عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لكل من (ملاءة رأس المال، الربحية، السيولة) قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، أما بالنسبة لمؤشر جودة الأصول؛ فقد ظهرت فيه فروقات ذات دلالة إحصائية قبل وبعد تطبيق القانون، وعن الأثر؛ فقد كشفت الاختبارات إلى وجود أثر ايجابي على كل من (نسبة اجمالي الإيرادات إلى اجمالي المصروفات، مؤشر السيولة)، وسلبيًا على مؤشري (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الربحية)، إضافة إلى تأثر معدل نمو المركز المالي، وهذا في الوقت الذي

(7) غيث، الصادق، منى اسميو، انعكاسات قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الحكومية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2009-2017، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد (2)، العدد (4)، ص (147-174)، 2021.

حقق فيه المصرف درجة تصنيف (2) حسب نموذج CAMEL.[8]

- دراسة غيث واسميو (2022). هدفت الدراسة إلى التعرف على فروقات الأداء المالي بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية، وذلك خلال الفترة قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014-2017)، والبحث في أثر قانون منع المعاملات الربوية على مؤشرات الأداء المالي لدى المصرفين. حيث اعتمدت الدراسة في منهجيتها من ناحية مالية على النسب المالية الممثلة في المؤشرات (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، وذلك للتعرف على وضعية أداء المصرفين، وإحصائيًا فقد تم الاعتماد على اختبار (T) للعينتين المستقلتين بغية إيضاح الفروقات بين المصرفين. وخلصت النتائج إلى أفضلية مصرف التجارة والتنمية على مصرف الجمهورية في مؤشرات (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة)، كما كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصرفين (قبل) تطبيق القانون في مؤشر الربحية، كذلك في إطار النسب المالية (نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول، معدل نمو المركز المالي)، أما بالنسبة لكل من مؤشري جودة الأصول والسيولة؛ فالفروقات كانت موجودة بين المصرفين، إضافة إلى وجود فروقات في كل من (نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول، نسبة إجمالي الإيرادات إلى اجمالي المصروفات)، أما بالنسبة للفترة (بعد) تطبيق القانون؛ فقد كشفت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصرفين في مؤشرات الأداء المالي (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية)، ويستثنى من ذلك مؤشر السيولة؛ والذي لم تكن الفروقات فيه موجودة بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية في الفترة ما بعد تطبيق القانون[9].

وبعد الاطلاع على الأدبيات السابقة؛ يتضح أن متغيراتها تتمثل في قانون منع الفوائد

(8) اسميو، منى، الصادق غيث، أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة: دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2009-2017، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (16)، ص (10-34)، 2021.

(9) غيث، الصادق، منى اسميو، الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية في ظل قانون المعاملات الربوية: دراسة مقارنة بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2009-2017، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد (6)، العدد (11)، ص (19-34)، 2022.

الربوية والأداء المالي للمصارف الليبية، وهذه هي النقطة التي تشترك فيها الدراسة مع الدراسات السابقة، وما يميزها عنها يتمثل في اختيار مصرف الصحارى كعينة لهذه الدراسة، والذي لم يتم دراسته من قبل في إطار هذا القانون، إضافة إلى ذلك، فقد ضمنت هذه الدراسة تصنيف النسبة الممثلة عن مؤشر كفاءة الإدارة، إلى جانب إضافة سنة دراسية جديدة لم تدرس من قبل وممثلة في سنة (2018).

منهجية الدراسة:

نظرًا إلى عدم تمكن الباحثين من التقدير باستخدام نموذج قياسي؛ لعدم الوصول إلى البيانات الكافية للسنوات السابقة لعام 2009 واللاحقة لعام 2018، كما يلاحظ بأن هناك عوامل أخرى قد يكون لها أثر مثل عدم الاستقرار السياسي والتضخم الاقتصادي، ولكن لم نتمكن من تقدير أثرها، لذلك اكتفى الباحثان بعدد السنوات من 2009 إلى 2018 وكما اعتمدا على هذه المتغيرات كمحاكاة لعدد من الدراسات السابقة ومنها دراسة غيث واسميو (2022)، ودراسة مادي (2020)، ودراسة أسعد (2018)

لذا تقرر الاعتماد على منهجية تُحقق الوصول إلى أهداف الدراسة، حيث تمثلت المنهجية في المنهج الوصفي التحليلي من خلال قياس مؤشرات الأداء المالي لمصرف الصحارى بواسطة نموذج (CAMEL)، باعتباره أكثر النماذج المتبعة في قياس السلامة المصرفية، إلى جانب اعتماد المصرف الليبي المركزي عليه في تقييم أداء المصارف الليبية مشيدًا بفعالية نتائجه[10]. وذلك خلال فترتين، فترة (قبل) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية الممثلة في (2009-2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014-2018)، وسيتم احتساب الفروقات الإحصائية من خلال اختبار T لعينتين مرتبطتين (Paired-Samples T Test) في إطار برنامج SPSS للتحليل الاحصائي، وللكشف عن أثر القانون على مؤشرات الأداء المالي؛ سيتم الاعتماد على اختبار (Cohen's d).

(10) تقرير الاستقرار المالي 2018 -مصرف ليبيا المركزي- البيضاء/ ليبيا.

المبحث الأول: قياس الأداء المالي لمصرف الصحارى بواسطة نموذج CAMEL

تقدم هذه الجزئية نبذة مختصرة عن مصرف الصحارى الممثل عن عينة الدراسة، حيث قمنا بإجراء التحليل المالي لمؤشرات السلامة المصرفية لنموذج CAMEL من خلال حساب كل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) للمصرف، وذلك اعتمادً على برنامج مايكروسوفت اكسل (Microsoft Office Excel) في العمليات الحسابية، ليتم من بعدها تصنيف مصرف الصحارى وفقًا لنموذج السلامة المصرفية CAMEL.

نبذة عن مصرف الصحارى:

تم تأسيس مصرف الصحارى سنة 1964م، وفي 22 ديسمبر 1970 صدر قانون من مجلس قيادة الثورة «بالتأميم»، ما تطلب أن يتم تأميم أسهم جميع البنوك العاملة في البلاد لتصبح مملوكة بالكامل من طرف ليبيا. وفي 25 يوليو 2007 تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين مصرف الصحارى ومجموعة بي ان بي باريبا المصرفية الفرنسية، استحوذت بموجبه المجموعة الفرنسية على 19% من أسهم رأس مال المصرف. وهو يعتبر حاليًا رابع أكبر مصرف عامل في الدولة الليبية بحجم أصول بلغت أكثر من 10 مليار دينار ليبي. ويمتلك مصرف الصحارى شبكة فروع تتوزع جغرافيًا في معظم المدن الليبية حيث بلغ عدد الفروع 55 فرعًا ووكالة مصرفية يعمل بها أكثر من 2300 موظف. ووفقًا لبيانات مصرف ليبيا المركزي لعام 2020م يستحوذ مصرف الصحارى على 9.9%من حجم أصول القطاع المصرفي الليبي ونسبة 10%من حجم ودائع العملاء في المصارف الليبية وبنسبة 10%من حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي[11].

بعد عرض النبذة المختصرة عن مصرف الصحارى، يمكن التوجه إلى البيانات المالية

(11) مصرف الصحارى، نبذة عن المصرف، https://saharabank.ly/About ،3مارس 2024.

الخاصة بالمصرف، والتي اقتصرنا على بعضٍ منها؛ كونه صعُب علينا تحصيلها بشكل كامل، باعتبار أن المصرف لا يقوم بالإفصاح عنها، وهذا رغم أن القواعد التنظيمية المعمول بها في ليبيا وفقًا لمصرف ليبيا المركزي (CBL) تقضي بضرورة الإفصاح عن البيانات المالية بشكل فصلي وسنوي، بالتالي واستنادًا على ذلك؛ فقد تم الاقتصار على نسب مالية تقليدية يمكن احتسابها من خلال القوائم المالية المتاحة، ومحددة بعدد لا يتجاوز نسبة أو نسبتين لكل مؤشر، والنسب المالية ستكون وفقًا للتالي ضمن الاختبارات الإحصائية فقط، أما بالنسبة للنسب المعمول بها للوصول إلى تصنيف المصرف؛ سنكتفي بنسبة واحدة لكل مؤشر.

- **ملاءة رأس المال (Capital adequacy):** سنعتمد في عملية حساب كفاية رأس المال لمصرف الصحارى على النسب المالية الممثلة بـكل من: حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

- **جودة الأصول (Asset quality):** سنعتمد في عملية حساب جودة الأصول لمصرف الصحارى على النسبة المالية الممثلة في: القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول.

- **كفاءة الإدارة (Management efficiency):** سنعتمد في عملية حساب كفاءة الإدارة لمصرف الصحارى على النسبة المالية الممثلة في: إجمالي المصروفات إلى إجمالي الايرادات.

- **الربحية (Earning):** سنعتمد في عملية حساب الربحية لمصرف الصحارى على النسب المالية الممثلة في: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

- **السيولة (Liquidity):** سنعتمد في عملية حساب السيولة لمصرف الصحارى على النسب المالية الممثلة في: إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع، الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

التحليل المالي للمؤشرات والتصنيف السنوي لكل مؤشر:

جدول (1) تصنيف ملاءة رأس المال بالاعتماد
على (رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر)

مصرف الصحارى (قبل التطبيق)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	0.2132	0.1371	0.1333	0.1297	0.7370
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.2700				
التصنيف الكلي	1				
مصرف الصحارى (بعد التطبيق)					
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	0.7807	0.7344	0.8224	1.0912	1.5475
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.9952				
التصنيف الكلي	1				

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

جدول (2) تصنيف جودة الأصول بالاعتماد على (القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول)

مصرف الصحارى (قبل التطبيق)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	0.0308	0.0485	0.0617	0.0632	0.0530
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.0514				
التصنيف الكلي	1				
مصرف الصحارى (بعد التطبيق)					
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	0.0691	0.0640	0.0576	0.0553	0.0532
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.0598				
التصنيف الكلي	1				

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

جدول (3) تصنيف كفاءة الادارة بالاعتماد
على (إجمالي المصروفات إلى إجمالي الايرادات)

مصرف الصحارى (قبل التطبيق)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	0.9269	0.9014	2.1889	1.1859	0.7390
التصنيف السنوي	5	5	5	5	3
متوسط النسبة	1.1884				
التصنيف الكلي	5				
مصرف الصحارى (بعد التطبيق)					
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	0.7721	1.0833	0.8783	0.7678	0.9319
التصنيف السنوي	4	5	5	4	5
متوسط النسبة	0.8867				
التصنيف الكلي	5				

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

جدول (4) تصنيف الربحية بالاعتماد على (معدل العائد على الأصول)

مصرف الصحارى (قبل التطبيق)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	0.0019	0.0025	0.0074 -	0.0027 -	0.0031
التصنيف السنوي	5	4	5	5	4
متوسط النسبة	-0.0005				
التصنيف الكلي	5				
مصرف الصحارى (بعد التطبيق)					
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	0.0031	0.0007	0.0009	0.0025	0.0011
التصنيف السنوي	4	5	5	4	5
متوسط النسبة	0.0016				
التصنيف الكلي	5				

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

جدول (5) تصنيف السيولة بالاعتماد على (إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع)

مصرف الصحارى (قبل التطبيق)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	0.1690	0.1748	0.1576	0.1566	0.11059
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.1537				
التصنيف الكلي	1				
مصرف الصحارى (بعد التطبيق)					
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	0.1118	0.0956	0.0834	0.0762	0.0754
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.0 885				
التصنيف الكلي	1				

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

التصنيف الكلي لمصرف الصحارى وفقًا لنموذج CAMEL:

نتطلع من خلال هذه الجزئية إلى تحديد وضع مصرف الصحارى وفقًا لنموذج camel، وباعتبار أن فترة الدراسة مجزأة إلى فترتين (قبل، بعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، عليه؛ فإننا سنحدد التصنيف الكلي للمصرف مرتين، وهنا سيتم الاعتماد على متوسط المؤشرات:

جدول (6) التصنيف الكلي لمصرف الصحارى خلال الفترة (2009-2013)

المؤشر	متوسط النسبة	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	%27.00	1
جودة الأصول	%5.14	1
كفاءة الإدارة	%118.84	5
الربحية	%0.05 -	5
السيولة	%15.37	5
متوسط المجموع		3.4

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

جدول (7) التصنيف الكلي لمصرف الصحارى خلال الفترة (2014-2018)

المؤشر	متوسط النسبة	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	%99.52	1
جودة الأصول	%5.98	1
كفاءة الإدارة	%88.67	5
الربحية	%0.16	5
السيولة	%8.85	4
متوسط المجموع		3.2

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

جدول (8) التصنيف الكلي لمصرف الصحارى وفقًا لدرجات التقييم الخاصة بـ camel

الفترة	تصنيف مصرف الصحارى
قبل تطبيق القانون	3
بعد تطبيق القانون	3
قبل وبعد تطبيق القانون	**3**

• (المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الصحارى)

من خلال النظر إلى الجدولين رقم (6، 7)، وبعد أن تم احتساب التصنيف وفقًا لدرجات التقييم المعمول بها في نموذج CAMEL؛ نلاحظ أن المصرف خلال الفترة التي تسبق عملية تطبيق القانون قد سجل درجة (3.4)، وهذا يعني أن المصرف يحظى بتصنيف (3)، ما يعني أن أداءه كان (معقول) خلال تلك الفترة، أما بالنسبة للفترة التي تلي عملية تطبيق القانون؛ فقد سجل المصرف درجة (3.2)، مما يعني أن أداءه قد كان في إطار (معقول)، بالتالي فهو يحظى بتصنيف (3)، وبالنظر إلى التصنيف ككل سيكون (3)، وتجدر الإشارة هنا؛ أن هذا التصنيف جاء بناءً على النسب المذكورة في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

تختص هذه الجزئية بالجانب العملي للدراسة من ناحية إحصائية، وذلك بحكم أن النتائج المالية لا تغني عن الاختبارات التي توفر النتائج الإحصائية، بالتالي وجب استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لغرض اختبار الفروض المطروحة بغية رفضها أو قبولها.

حيث تمت معالجة البيانات من خلال برنامج SPSS، والذي يشير اختصارًا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences)، وذلك اعتمادًا على المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وفيما يلي الاختبارات التي تم الاستناد إليها.

1 - اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk Test): هو اختبار إحصائي تكون فيه الفرضية الصفرية هي انتماء العينة المدروسة إلى مجتمع موزع توزيعًا طبيعيًا حسب المتغير المدروس، ويتم اللجوء إليه عند التحقق من التوزيع الطبيعي للعينات الصغيرة (أقل من 50)؛ لهذا تم استخدم هذا الاختبار بغية التعرف على مدى اتباع بيانات المصرف للتوزيع الطبيعي، وفيما يلي اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المصرف[12]:

جدول (9) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مصرف الصحارى خلال الفترة (2009-2018)

المؤشر المالي	النسبة المالية	الفترة	القيمة الإحصائية	مستوى المعنوية المشاهد بعد التعديل
ملاءة رأس المال	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	قبل	0.002	0.487
		بعد	0.340	
	رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	قبل	0.002	0.634
		بعد	0.131	
جودة الأصول	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول	قبل	0.404	
		بعد	0.595	
كفاءة الإدارة	نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الايرادات	قبل	0.064	
		بعد	0.444	
الربحية	معدل العائد على الأصول	قبل	0.185	
		بعد	0.249	
	معدل العائد على حقوق الملكية	قبل	0.772	
		بعد	0.200	
السيولة	إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع	قبل	0.105	
		بعد	0.340	
	الأصول السائلة على إجمالي الأصول	قبل	0.005	0.051
		بعد	0.826	

• (المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي)

(12) غنيم، أحمد، صبري، نصر، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، المكتبة الرياضية الشاملة.

من خلال الجدول (9)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد في معظم النسب المالية الخاصة بمصرف الصحارى أكبر من (0.05)، وذلك يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لـ(حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة، الأصول السائلة على إجمالي الأصول) خلال الفترة ما (قبل) تطبيق القانون؛ فقد كانت أقل من (0.05)، عليه؛ قمنا بتعديل هذه البيانات بما يتماشى والتوزيع الطبيعي.

2 - اختبار تحليل T لعينتين مرتبطتين (Paired-Samples T Test): يستخدم هذا الاختبار لقياس الفروق المعنوية على نفس العينة بحيث يكون هناك اختبار قبلي للعينة واختبار بعدي ومقارنة المتوسطات القبلية والبعدية للعينة[13]؛ لذا تم استخدم هذا الاختبار بغية التعرف على الفروق الإحصائية بين الفترتين (قبل، بعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

(13) غنيم، أحمد، صبري، نصر، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS ، المكتبة الرياضية الشاملة،ص135.

جدول (10) اختبار تحليل T لعينتين مرتبطتين
لبيانات مصرف الصحارى خلال الفترة (2009-2018)

النسبة المالية	الفترة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية المشاهد
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	قبل	0.0661	0.0637	1.912	0.128
	بعد	0.0330	0 .0020		
رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	قبل	0.2700	0.2633	2.149	0.098
	بعد	0.9952	0.3384		
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول	قبل	0.0514	0.0130	0.991	0.378
	بعد	0.0598	0.0065		
نسبة إجمالي المصروفات إلى اجمالي الايرادات	قبل	1.1885	0.5817	1.090 -	0.337
	بعد	0.8876	0.1304		
معدل العائد على الأصول	قبل	0.0005 -	0.0044	1.086	0.338
	بعد	0.0016	0.0010		
معدل العائد على حقوق الملكية	قبل	0.0149 -	0.1147	1.272	0.272
	بعد	0.0500	0.0291		
إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع	قبل	0.1537	0.0253	7.611 -	0.002
	بعد	0.0885	0.0154		
الأصول السائلة على إجمالي الأصول	قبل	0.4125	0.2598	0.987	0.379
	بعد	0.8658	0.0114		

• (المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي)

وتعليقًا على ما سبق؛ سنأخذ كل فرضية من جانب النسبة المالية التي تُمثلها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.128)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.098)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.378)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القروض المتعثرة إلى اجمالي الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الايرادات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.337)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.338)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.272)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.002)، وهذه القيمة أصغر من (0.05)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأصول السائلة على إجمالي الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.**

من خلال الجدول رقم (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.379)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأصول السائلة على إجمالي الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الصحارى.

بالتالي نلاحظ بأن جميع مؤشرات نموذج CAMEL ليس لها فروق احصائية سواء في فترة قبل تطبيق قانون منع المعاملات الربوية ما عدا مؤشر السيولة الذي أثبت بأن له فروق احصائية؛ وهذا ما تؤكد عليه النتائج المالية حيث أظهرت بأن جميع المؤشرات لم تتأثر درجة تصنيفها إلا مؤشر السيولة.

3 - اختبار (Cohen's d): لقياس حجم الاثر للعينات المترابطة يتم استخدام هذا الاختبار والذي يقوم على حساب الفرق بين متوسطي القياسات القبلية والبعدية مقسومًا على الانحراف المعياري للفرق بين قياسات أفراد العينة قبل وبعد وجود الأثر، ويتم قراءة حجم الأثر كالآتي:[14]

حجم الأثر	صغير	متوسط	كبير	كبير جدًا
Cohen's d	0.2	0.5	0.8	1.3

لذا تم اللجوء إلى هذا الاختبار بغية تحديد حجم التأثير الذي يحدثه قانون منع المعاملات الربوية على إحداث الفروقات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي لمصرف الصحارى خلال فترة الدراسة.

(14) ناصري، محمد، وعبدلي، فاتح، وهدوش، عيسى، استخدام حجم الأثر في اختبارات (T) وفق المنهج التجريبي ضمن بحوث علوم الرياضة نحو تكامل بين الدلاتين الإحصائية والعملية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد(12)، العدد(02)، القسم (ب) العلوم الاجتماعية، ص(296-307)، سنة 2020.

جدول (11) حجم تأثير (Cohen's d) القانون على أداء مصرف الصحارى خلال الفترة (2009-2018)

النسبة المالية	الفترة	قيمة T	مستوى المعنوية المشاهد	اختبار كوهوين	حجم التأثير
إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع	قبل	7.611 -	0.002	3.40 -	كبير جدًا
	بعد				
الأصول السائلة على إجمالي الأصول	قبل	0.987	0.379	0.441	صغير
	بعد				

وتعليقًا على الجدول السابق؛ تم التركيز في هذا الاختبار على مؤشر السيولة فقط لأنه المؤشر الوحيد الذي يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية:

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على سيولة مصرف الصحارى المقاسة بـ(إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع).**

من خلال الجدول رقم (11)؛ يتضح لنا أن قيمة (Cohen's d) تساوي (- 3.40)، وهذا يشير إلى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كان بنسبة تأثير أكبر من (1.3)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جدًا).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على سيولة مصرف الصحارى المقاسة بـــ (الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول).**

من خلال الجدول رقم (11)؛ يتضح لنا أن قيمة (Cohen's d) تساوي (0.441)، وهذا يشير إلى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كان بنسبة تأثير أصغر من (0.2)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (صغير).

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

بعد أن تم عرض إطار التحليلات المالية والفروقات الإحصائية لمصرف الصحارى، وحجم أثر القانون على مؤشرات الأداء المالي؛ نصل إلى حوصلة نظرية تختصر ما تم عرضه سابقًا في صورة نتائج وتوصيات:

- حظي مصرف الصحارى بدرجة تصنيف (3)، وفقًا للتصنيف المركب الخاص بنموذج السلامة المصرفية CAMEL، وذلك خلال الفترتين (قبل، بعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، وذلك بناءً على النسب التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، والتي أشارت إلى تصنيف مشابه خلال الفترتين قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- الفروقات الإحصائية للنسب المالية خلال فترة الدراسة (قبل، بعد) تطبيق القانون؛ نلاحظ أنها غير موجودة في كل النسب المالية المعمول بها في الدراسة قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، باستثناء نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع التي تمثل مؤشر السيولة، فقد أشارت إلى وجود فروقات إحصائية بين الفترتين.
- باعتبار أن المؤشرات المالية (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، جودة الربحية) وفق نموذج CAMEL ليس لها فروق (قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية) ذات دلالة إحصائية، تم اختبار الأثر على مؤشر السيولة فقط؛ وأظهرت النتائج بأن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كانت لها الأثر صغير، ولها أثر كبير جدًا لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع.
- لقد ركزت هذه الدراسة على نسب مالية محددة لعدة أسباب، منها اعتماد المصرف الليبي المركزي عليها في عملية التقييم، أيضًا بحكم شح البيانات المالية المتاحة،

والتي تُحدد للباحث مسار تحليله المالي بناءً على المدخلات المتاحة منها، عليه؛ فإننا نرى التوصية بإجراء دراسة موسعة أكثر على مصرف الصحارى، وشاملة لمزيد من النسب المالية الحديثة، إلى جانب العمل على إسقاط هذه التجربة البحثية على مصارف ليبية أخرى، لذا توصي الدراسة إدارة المصرف بالنظر للمؤشرات التي تعاني من تراجع وانخفاض حاد والضرورة تقتضي هنا الاهتمام بالمتطلبات التي تعزز الأداء وترفع مستوى التصنيف عليه؛ فإننا نحث إدارة مصرف الصحارى بشكل عام على استخدام نموذج CAMEL، كما نوصي مصرف الصحارى بالإفصاح السنوي عن بياناتها المالية لكي يتسنى للباحثين استخدامها في دراسات متعمقة.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

- أسعد، بسام، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (1)،ص (287-306)، 2018.

- اسميو، منى، الصادق غيث، أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة: دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2009-2017، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (16)، ص (10-34)، 2021.

- غنيم، أحمد، صبري، نصر، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS ، المكتبة الرياضية الشاملة.

- غيث، الصادق، منى اسميو، الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية في ظل قانون المعاملات الربوية: دراسة مقارنة بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2009-2017، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد (6)، العدد (11)، ص (19-34)، 2022.

- غيث، الصادق، منى اسميو، انعكاسات قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الحكومية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2009-2017، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد (2)، العدد (4)، ص (147-174)، 2021.

- مادى، محمد المهدي، تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية - دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد(1)، العدد(2)،ص (65-87)، 2020.

- ناصري، محمد، وعبدلي، فاتح، وهدوش، عيسى، استخدام حجم الأثر في اختبارات

(T) وفق المنهج التجريبي ضمن بحوث علوم الرياضة نحو تكامل بين الدلاتين الإحصائية والعملية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد(12)، العدد(02)، القسم (ب) العلوم الاجتماعية، ص(296-307)، 2020.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- Bawaneh, Ahmad Ali & Ahmad Dahiyat, PERFORMANCE MEASUREMENT OF COMMERCIAL BANKS IN JORDAN USING THECAMELS RATING SYSTEM, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume (23), Issue(6), PP 1-7, 2019.

التقارير والقوانين:

- القانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية الصادر عن المؤتمر الوطني العام، ص (241-242)، طرابلس، ليبيا.
- القانون رقم (7) لسنة 2015 بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية الصادر عن مجلس النواب الليبي، طبرق، ليبيا.
- تقرير الاستقرار المالي 2018 - مصرف ليبيا المركزي- البيضاء/ ليبيا.
- تقرير مراجعة القطاع المالي في ليبيا 2020 - البنك الدولي التمويل والتنافسية والابتكار.
- مصـرف الصحـارى، نبـذة عـن المصـرف، https://saharabank.ly/About 3 مارس 2024.

الملحق: البيانات المالية لمصرف الصحارى من 2009 إلى 2018:

السنوات	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	رأس المال الكلي	الأصول المرجحة بالمخاطر	القروض المتعثرة	إجمالي المصروفات
2009	10793791590	402311060	1589274161	7454495349	332870827	259112766
2010	9038287308	1624164759	943531244	6879621100	438406706	210525008
2011	8842347576	344964843	787429814	5907018715	546118802	120038687
2012	9884995509	455621392	940480109	7252111953	625658758	171008242
2013	11792898897	339723714	1103406474	1497163030	625091734	104331793
2014	10204691997	371512828	1090199726	1396446193	706000257	107747170
2015	10888262514	363658035	1053383533	1434376642	696803100	102110249
2016	12085196489	375097396	1495030254	1817913834	696803100	82632961
2017	12591530789	406387206	1629826474	1493596790	696803101	103478601
2018	13060223095	421354178	2693710923	1740633254	695233692	204954

السنوات	إجمالي الإيرادات	صافي الربح	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	الأصول السائلة
2009	279524098	20411332	1556174940	9204517429	3339296241
2010	233542708	23017700	1415224479	8094756064	2158666208
2011	54838771	-65199916	1269595528	8054917762	2935328861
2012	144195459	-26812783	1400943093	8944515400	2632883556
2013	141166031	36834238	1182166658	10689492423	10295735867
2014	139536285	31789115	1019468267	9114492271	8808245804
2015	94255456	7854793	941104438	9834878981	9453885872
2016	94072322	11439361	884246691	10590166235	10267282655
2017	134768411	31289810	836149816	10961704315	11097933999
2018	219929726	14966972	781630873	10366512172	11319589841